التداعيات الاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا على المجتمع الحضري بمدينة تبسة

حسين بولمعيز أستاذ محاضر أ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة
houcine.Boulmaiz@univ-tebessa.dz

ملخص

تطرقت الدراسة مختلف التداعيات الاجتماعية، الاقتصادية وكذلك النفسية لجائحة كورونا على الفرد والمجتمع بمدينة تبسة. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الميداني من خلال استخدام استبيان مس عينة عشوائية من السكان. بينت نتائج الدراسة وجود تأثيرات متعددة للبروتوكولات الصحية المتبعة على جودة حياة السكان على المدى القصير والمتوسط خصوصا في الشق الاجتماعي والاقتصادي. كما خلصت إلى ضرورة الاستمرار في فرض بعض الإجراءات الاحترازية كارتداء الكمامة مع التخفيف قدر المستطاع من باقي الإجراءات خصوصا ما تعلق بالمرافق العمومية كالمساجد والمساحات التجارية والأسواق. كما أشارت الدراسة إلى وجود وعي مجتمعي كبير تجلت مظاهره في التكافل والتضامن بين فئات المجتمع لتخطي الصعوبات المختلفة والحد من تأثيرات الوباء بما يحقق جودة الحياة.

الكلمات المفاتيح: المجتمع الحضري، جائحة كورونا، البروتوكولات الصحية، جودة الحياة، تبسة.

Abstract

The study examined the various social, economic and psychological repercussions of the Corona pandemic on the individual and society in the city of Tebessa. The study followed the field analytical approach by using a questionnaire from a random sample of the population. The results of the study showed that there are multiple effects of health protocols on the quality of life of the population in the short and medium term, especially in the social and economic aspects. It also concluded the need to continue imposing some precautionary measures, such as wearing a mask, while easing as much as possible from the rest of the procedures, especially those related to public facilities such as mosques, commercial spaces, and markets. The study also indicated that there is a great community awareness, whose manifestations were manifested in the interdependence and solidarity between the groups of society to overcome the various difficulties and reduce the effects of the epidemic in order to achieve a quality of life.

Keywords: Urban society, Corona pandemic, Health protocols, Quality of life, Tebessa.

مقدّمة:

شهدت معظم دول العالم انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) الذي أصبح جائحة تهدد الأخضر واليابس، مما دفع بالدول إلى الانغلاق على نفسها عبر تطبيق تدابير احترازية صارمة تمثلت في الحجر الصحي، منع التنقل، وإيقاف العديد من الأنشطة الضرورية للحياة اليومية للسكان، مما خلق أزمات اجتماعية واقتصادية حقيقية مست الأفراد والجماعات على حد سواء. لقد أدت هذه الأزمة إلى التخفيض في نسبة العاملين في العديد من القطاعات، كذلك غلق العديد من المرافق العامة على غرار المدارس، الجامعات، المساجد وفرض رقابة صارمة على نشاط المحال التجارية والخدماتية، مما عقد حياة الساكنة في معظم مناحي الحياة وأثر سلبا على سيرورتها بشكل طبيعي. كما تجلى ذلك أيضا في الحد من سفر المواطنين مما أدى إلى قطع أواصر التواصل المعتاد بين الأهل والأقران من أبناء المنطقة، بل تعداها إلى منع النقل والتنقل بين المدن في الدولة الواحدة مما

عطل مصالح الناس وزاد من معاناتهم. كنتيجة لذلك، تغيرت العلاقات العامة والخاصة بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين حكوماتهم والعالم الخارجي من جهة ثانية، ذلك ما من شأنه أن يؤدي إلى احتمال حدوث تغييرات عميقة في المجتمع على المستوى المتوسط والبعيد، يكون لها لا محالة تأثيرات على جودة الحياة خصوصا بالمدن والتجمعات الحضرية الكبرى، كونها الأكثر عرضة لانتشار فيروس كورونا.

لذلك سنستعرض من خلال هذه الدراسة الميدانية التحليلية لمدينة تبسة، واقع المجتمع الحضري في ظل انتشار وباء كورونا واستشراف أهم التأثيرات المتوقعة لهذه الجائحة على الفرد والمجتمع ، ونتناولها بشيء من الدراسة والتحليل بشكل علمي معتمدين في ذلك على مقاربة منهجية تتمثل في الاستبيان الميداني على عينة عشوائية من سكان المدينة بهدف إيجاد حلول لمختلف تداعياتها بما يضمن جودة الحياة الحضرية.

إشكالية الدراسة:

لقد كان لجائحة كورونا وما رافقها من تدابير وقائية وبروتوكولات صحية، تأثيرات كبيرة على نمط حياة السكان ورفاهيتهم، حيث مست آثارها جميع مناحي الحياة وبالأخص الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . هذه التداعيات أجبرت السلطات والسكان على إعادة التفكير في نمط الحياة بما يتناسب والتسيير المستدام للمدن.

تبعا لذلك نجد من الضروري طرح التساؤلات التالية:

1– ما هو واقع انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) بمدينة تبسة ؟

2- ما هي أهم التأثيرات التي خلفتها جائحة كورونا على الفرد والمجتمع بمدينة تبسة ؟

3- كيف يمكن التعامل مستقبلا مع مثل هذه الأوبئة بغية الحفاظ على جودة حياة السكان بالمدن الجزائرية؟

فرضيات البحث:

استنادا لإشكالية البحث المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– الفرضية الأولى: لقد كان لجائحة كورونا تأثيرات سلبية متعددة على حياة السكان في مدينة تبسة شملت جميع المجالات، ومما ساهم في ذلك عوامل أخرى تتعلق بالخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية للسكان.

– الفرضية الثانية: لقد كان لجائحة كورونا تأثيرا محدودا مس فقط الجانب الاجتماعي للسكان بمدينة تبسة.

منهجية الدراسة وأدواتها

بغية تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مقاربة منهجية تمثلت أساسا فيما يلي:

– **الجانب النظري للدراسة** : تم خلاله بلورة وصياغة المفاهيم الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث وذلك اعتمادا على مختلف الدراسات السابقة المنجزة حول نفس الموضوع وذلك بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

– **الجانب التطبيقي للدراسة:** تم من خلاله القيام بدراسة ميدانية عبر إجراء استبيان مس عينة عشوائية من سكان مدينة تبسة، حيث تمحورت أسئلته حول مدى تأثير الحجر الصحي بسبب فيروس كورونا على نمط حياتهم، ليتم بعدها تحليل المعطيات واستخلاص النتائج بما يخدم إشكالية البحث . كما تم اللجوء لأسلوب المقابلة من خلال الاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث خصوصا مديرية الصحة والسكان والحماية المدنية، وذلك بغية الحصول على معلومات تتعلق أساس بأعداد المصابين، توزيعهم حسب الجنس والفئات العمرية، وكذلك مناطق انتشارهم عبر إقليم المدينة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع باعتباره من المواضيع العلمية وليدة الساعة بسبب ظهور وباء كورونا (كوفيد-19) وانتشاره عبر مختلف دول العالم، مما جعل من الدول والحكومات تتشدد في التعامل معه، من خلال اتخاذ تدابير مختلفة ومتعددة كانت لها تداعيات وتأثيرات كبيرة في تغيير سلوكيات الأفراد والجماعات، أدت إلى بروز بوادر حدوث تغييرات عميقة في نمط حياة السكان بشكل عام، كما كان لها بالغ الأثر على رفاهية السكان خصوصا بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى، هذا ما جعل من دراسة هذه التأثيرات على المدى القصير والمتوسط ذات أهمية بالغة، بهدف وضع خطط تنموية مستقبلية تتماشى ومعطيات الواقع الجديد الذي فرضه انتشار وباء كورونا المستجد.

الدراسات السابقة:

بهدف معالجة الإشكالية وتعزيزا لأهمية الموضوع، قمنا بإيراد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة تأثير جائحة كورونا على الإطار العام لحياة السكان والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- دراسة: بحري صابر، (2020)، إدارة أزمة فيروس كورونا COVID-19 من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي ، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا -برلين العدد(13).حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الحديثة التي جاءت للاهتمام بالأشخاص المتواجدين في الحجر المنزلي من أجل إيجاد الآليات التي من شأنها خفض التوتر والقلق لديهم ما يجعلهم يتمتعون بصحة نفسية في مستوى معين رغم صعوبة ذلك نتيجة المخاوف التي تكتنف الأشخاص في ظل غياب العلاج واللقاح آنذاك.

2- دراسة: بلعبدون عواد،(جوان 2020)، آليات المحافظة على مناصب الشغل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد (05)، العدد (01). تطرق الباحث إلى الآليات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للمحافظة على مناصب الشغل في ظل استفحال وباء كورونا، وذلك في إطار سياسة السلم الاجتماعي، خصوصا وتزامن هذا الوباء مع حدوث العديد من التغييرات السياسية في البلاد كان أهمها انتخاب رئيس جديد للجمهورية. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر استطاعت تفعيل مجموعة من آليات التشغيل الأمر الذي سمح لها بالمحافظة على من اصب العمل وتجنب اللجوء إلى تقليص أو تسريح العمال، حيث قامت باتخاذ مجموعة من القرارات تضمنت الكثير من التسهيلات و التحفيز لدعم المؤسسات الاقتصادية على المستوى الضريبي و البنكي و على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي من أجل تفادي و تجنب إفلاس و غلق تلك المؤسسات من جهة وتشجيعهم للحفاظ على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا من جهة ثانية، و ذلك رغم ما خلفه الأمر من أعباء إضافية على ميزانية الدولة في ظل تراجع مداخيلها من جراء الانخفاض الكبير في سعر البترول نتيجة الركود الذي يشهده العالم بعد توقف الحياة الاقتصادية.

3- دراسة: بونوار بن صابم، (جوان 2020)، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدراسات الأمنية، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد (05) ، العدد (20). خلصت الدراسة إلى أنه من المبكر جدا الجزم بتأثير جائحة كورونا على أمن الدولة والمجتمع، مما يدفع إلى المزيد من الدراسات التي تسمح بتقييم الخطر وبالتالي تقدير السياسات الحكومية الواجب اتخاذها في هذا المجال.

4- دراسة: محمد ضويفي وراضية بن مبارك، (جويلية 2020)، تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على مبدأ حرية ممارسة النشاطات التجارية، مجلة حوليات الجزائر 1، المجلد (34). خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أنه قد يظهر تعارض بين فكرة الحد من الحريات و اتخاذ تدابير صحية للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أنه في الأخير فإن حماية الحق في الحياة يسبق حرية التنقل و حرية ممارسة النشاطات التجارية ، خاصة أن هذا الفيروس سريع التنقل من شخص لآخر، و أن الوقاية هي السبب الوحيد حاليا للحد من انتشاره و مكافحته، وذلك في ظل غياب دواء أو لقاح لهذا الوباء،لكن لايمكن اتخاذ هذا الأخير سبب لانتهاك الحريات العامة ،أي يجب اتخاذ الإجراءات في الحدود التي تسمح للوقاية و محاربة هذا الفيروس.

5- دراسة: غبولي أحمد وتوايتية الطاهر، (سبتمبر 2020)، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (20). عالجت الدراسة أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية.

6- دراسة الباحثين: العبسي علي وتجانية حمزة، (سبتمبر 2020)، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (20). ركزت هذه الدراسة على تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا في الجزائر بالإضافة إلى معرفة أهم الإجراءات الواجب إتباعها لتقليل تأثيرات الوباء الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري.

7- دراسة للباحثين: نور الدين بكيس ورزقي نوال، (نوفمبر 2020)، قراءة سوسيولوجية في تداعيات جائحة كورونا بالمجتمع الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد (07)، العدد (02). تناولت الدراسة تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الجزائري في ظل السياقات السوسيو اقتصادية للأزمة، وكيف تنعكس آثارها الاقتصادية الوخيمة على تماسك المجتمع واستقراره في ظل حالة الهلع والإرباك التي صاحبت ظهورها، كما أنّها تحاول تقديم رؤية للحدث من باب نقله من الأزمة إلى الفرصة التي يجب استثمارها، طالما أنها تهيئ جزء معتبرا من المجتمع ومستخدمي الدولة لتقبل آثار إصلاحات يحتاج التعاطي معها بإيجابية، و الى المرور بصدمات كبرى أو وثبات نفسية مجتمعية ومؤسساتية قوية.

8- دراسة: إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة وآخرون، (جانفي 2021)، فيروس كورونا "كوفيد- 19 " وانعكاساته البيئية والاقتصادية الاجتماعية، مجلة "الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية– جامعة برج بوعريريج، المجلد (02)، العدد (01). تعددت نتائج هذه الدراسة فعلى الجانب البيئي ساهمت الجائحة في خفض نسب الانبعاثات الملوثة نتيجة توقف الأنشطة الصناعية وكذلك وسائل النقل، الشيء الذي أدى إلى الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي لفترة محدودة، وإعطاء الفرصة للتكاثر والتوالد للكائنات الحية والأصناف النباتية خلال هذه الفترة، ومن جهة ثانية أدى فيروس كورونا "كوفيد- 19" إلى خسائر اقتصادية وخيمة وتغير ميزان القوى العالمي، وكنتيجة ثالثة تأثرت الخصائص الاجتماعية مع هذا الوباء الأمر الذي حتم تدخل الدول للحد من تداعياته.

9-دراسة: عمر هارون، (جوان 2021)، التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية الجزائر- نموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (07)، العدد01. تطرقت هذه الدراسة إلى حصر أهم التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والاقتصاد ما بعد كورونا على المستوى العربي والمحلي من خلال تحديد المجالات الأكثر تأثرا في الدول العربية بالأزمة المزدوجة، والانعكاسات الايجابية والسلبية للأزمة المزدوجة على الاقتصاد الجزائري واقتراح إجراءات من أجل تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.

10- دراسة: حكيم بن جروة وعبد الجليل طواهير، (سبتمبر 2020)، رصد سلوكيات الفرد الجزائري الشرائية جراء ظهور جائحة فيروس كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (20). هدفت الدراسة إلى رصد السلوكيات الشرائية للفرد الجزائري جراء ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن ظهور جائحة فيروس كورونا أثر بدرجة متوسطة على السلوكيات الشرائية للفرد الجزائري نتيجة للثقة التي تم إعادة بنائها بين الدولة والمستهلك خاصة ما تعلق بتطمينات الدولة على أن المخزون الاستهلاكي للمواد الأساسية يكفي لأكثر من 6 أشهر، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الشخصية (الدخل والجنس).

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1- جائحة كورونا (كوفيد19):

يعتبر وباء كورونا جائحة عالمية ظهرت بسبب فيروس كورونا، وهو أحد الفيروسات الشائعة التي تتسبب في عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق. أغلب حالات الإصابة به لا تكون خطيرة باستثناء الإصابة بنوعيه المعروفين بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(MERS) الذي ظهر في 2012م والمتلازمة التنفسية الحادّة الوخيمة(SARS) الذي ظهر في 2003 بالإضافة إلى النوع المستجد الذي ظهر في الصين في نهاية 2019م[1].

إذا فهو مرض تتسبب فيه سلالة جديدة من الفيروسات التاجية كورونا ، حيث أن الاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي : (CO) هما أول حرفين من كلمة كورونا (CORONA) و (VI) هما أو لحرفين من كلمة فيروس (VIRUS) و (D) هو أول حرف من كلمة مرض (DISEASE)و أطلق على ه ذا المرض سابقا اسم(2019 NOVEL CORONAVIRUS) أو(2019-NCOV)[2]، وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة لعام 2019 الذي اكتشف فيه أول حالة للفيروس في الصين[3].

1-2- أساليب وتدابير مواجهة وباء كورونا:

أدى الانتشار السريع للفيروس "كوفيد 19" -إلى وجود تباين في أساليب و آليات مواجهة هذه الجائحة بين الدول على مستوى العالم، حيث أن سرعة انتشار الوباء فرض على العالم أجمع و الدول الصناعية الكبرى تحديات كبيرة في الكثير من البلدان إلى إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات عامة وأخرى خاصة تمثلت بالأساس في انتهاج أسلوب الحجر الصحي العام، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات البسيطة تمثلت في بعض التدابير الوقائية نذكر منها[5]:

- التنظيف الجيد بمطهر كحولي والمواظبة على الغسل بالماء والصابون خصوصا اليدين.
- الحفاظ على مسافة التباعد والمقدرة بحوالي متر واحد على الأقل بالأماكن العامة والفضاءات المغلقة.
- تفادي ملامسة العينيين، الفم والأنف كون اليدين غالبا ما تلامس الأسطح مما قد يؤدي إلى التقاط الفيروس.
- الانعزال في البيت في حالة ظهور أعراض بسيطة مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة إلى حين التعافي.
- الحرص على عدم مخالطة الناس إلا للضرورة مع التقيد التام بوضع الكمامة لتنجب نقل العدوى.
- الاتصال بالجهات الصحية في حالة ظهور أعراض المرض وتجنب اتباع تدابير الرعاية الصحية بشكل منفرد.
- الحرص على الاطلاع المستمر على كافة المستجدات المتعلقة بالوباء من المصادر الموثوقة.

1-2-2- الحجر الصحي العام:

يعرف بأنه "تقييد لأنشطة الأشخاص غير المرضى، ولكن الذين يرجح أنهم تعرضوا لعامل ممرض أو لمرض، أو عزلهم عن الآخرين، بهدف رصد الأعراض واكتشاف الحالات مبكرا" [6]. ويندرج الحجر الصحي في نطاق الإطار القانوني للوائح منظمة الصحة الدولية (2005). وينبغي للسلطات قبل فرضه على السكان التواصل مع الفاعلين في المجتمع بشن حملات توعية مسبقة على نحو سليم للحد من حالة الذعر وتحقيق نسبة امتثال كبيرة. وتنطوي الإستراتجية العالمية لاحتواء المرض في سياق فاشيته الجارية، على الإسراع في تحديد الحالات المؤكدة مختبريا وعزلها وتدبيرها علاجيا سواء في مرفق صحي أو في المنزل، أما بالنسبة لمخالطي الحالات المؤكدة مختبريا، توصي المنظمة بتطبيق الحجر الصحي على هؤلاء الأشخاص لمدة 14 يوما اعتبارا من آخر مرة خالطوا فيها مريضا مصابا[7].

في حالة اتخاذ قرارات بشأن تطبيق الحجر الصحي ينبغي للسلطات المعنية التقيد بالإجراءات التالية [8]:

- تهيئة الأماكن المناسبة وتوفير ما يكفي من الإمدادات طوال فترة الحجر الصحي.
- اتخاذ مختلف التدابير الوقاية للحد من انتشار العدوى و مكافحتها بما يضمن العزل التام لبؤر انتشار الوباء.
- إنشاء المرافق المناسبة لعزل المصابين والمشتبه فيهم عزلا ماديا والاعتناء بهم طيلة فترة الحجر .

1-2-3- الحجر الصحي الذاتي:

يشمل الحجر المنزلي للأفراد، ويتمثل في البقاء داخل المنزل أو غرفة الفندق أو أي مكان يتم الاتفاق عليه، وعدم المغادرة خلال الفترة التي يتطلبها هذا الحجر وهي عادة 14 يوما لدى غالبية الأمراض، حيث يشمل كذلك الأشخاص الذين يعيشون في بيت واحد أين يبقون داخله ولا يسمح بزيارتهم[9].

خلال فترة الحجر المنزلي يستوجب إتباع العديد من الإجراءات تتمثل أساسا فيما يلي[10]:

- المتابعة الصحية المستمرة للمصابين للتأكد من حالتهم الصحية من طرف الجهات المختصة.
- ضرورة ممارسة قواعد السلوك الصحي الذاتي التي تمنع انتقال العدوى مثل غسل اليدين بصورة مستمرة.
- تهوية المكان وإتباع قواعد التنفس الصحيحة مع المحافظة على مسافة مترين بين أفراد الأسرة في المنزل.
-استخدام الأدوات الخاصة كالمنشفة والصابون، والنوم في غرفة منفصلة واستخدام حمام منفصل.

1-3- الوضعية الوبائية لفيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر:

1-3-1- واقع الانتشار ورهانات التصدي:

بالنظر لموقعها الجغرافي الهام، فإن الجزائر وجدت نفسها في احتكاك دائم ومباشر مع دول حوض البحر المتوسط وخصوصا بلدان جنوب أوروبا كإيطاليا وفرنسا اللتين شهدتا انتشارا مبكرا وواسعا لوباء كورونا، مما أثر بشكل مباشر على الدول المجاورة لهما على غرار ما حدث في الجزائر، التي سجلت بها أول حالة لرعية إيطالي تنقل جوا عبر الطائرة واستقر بمدينة البليدة بتاريخ 27 فيفري 2020. ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 02 مارس 2020م، ليستمر منحنى الإصابات في التصاعد، شهدت بعده البلاد سيناريو مخيف نظرا لانتشار العدوى، حيث كانت أولى ضحاياه مدينة البليدة التي صنفت كأول بؤرة للوباء، ليتم غلقها بشكل نهائي وعزلها عن باقي مناطق الوطن. بعدها لحقت بها باقي المدن الكبرى على غرار العاصمة ووهران ومختلف المدن الساحلية، مما دفع بالسلطات العليا للبلاد إلى فرض الحجر الصحي العام[11].

في ظل هذه الوضعية الصحية الصعبة قامت السلطات العليا للبلاد بتنصيب لجنة علمية وطنية أوكلت لها مهمة متابعة وضعية الوباء عبر مختلف مناطق الوطن. تعمل هذه اللجنة بشكل مباشر مع الحكومة وتتميز بالاستقلالية التامة في اتخاذ قراراتها بالتنسيق مع مختلف مصالح الدولة على غرار وزارة الصحة، والأجهزة الأمنية المختلفة، على أن تقدم تقاريرها لمؤسسة الرئاسة لاتخاذ التدابير

اللازمة. كما تم تنصيب لجان ولائية تابعة لها تسهر على متابعة الوضعية الوبائية في كامل تراب الولاية بالتنسيق مع مختلف المصالح الأمنية والتقنية المحلية لاتخاذ التدابير اللازمة حيال المستجدات.

في هذا الصدد صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020م المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، حيث تضمن العديد من التدابير التي شملت عدة مجالات أهمها[12]:

1-3-1-1- على الصعيد الاجتماعي : من بين الإجراءات التي وضعتها الجهات المعنية في الجزائر توقيف الدراسة في المدارس والجامعات لمنع تفشي فيروس كورونا، كما تضمن المرسوم توصيات بضرورة تنظيم حملات واسعة لتعقيم الشوارع والأحياء وجمع القاذورات خصوصا بمناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية. بالمقابل فقد تم التشديد على وضع تدابير التباعد الاجتماعي، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي على تحديد هذه التدابير من خلال الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.

أما بخصوص تطبيق هذه الإجراءات فقد جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي أنه تطبق التدابير موضوع هذا المرسوم على مستوى كافة التراب الوطني لمدة أربعة عشرة (14) يوما، ويمكن عند الاقتضاء رفع هذه التدابير أو تمديدها حسب نفس الإشكال. في نفس السياق تم تعليق عملية تنقل الأشخاص، كما جاء في المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي والمتعلقة بالخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل بالمصاعد الهوائية والنقل الجماعي بسيارات الأجرة والحافلات . أما بخصوص غلق المحلات والمؤسسات، فقد نصت المادة الخامسة على أنه تغلق في المدن الكبرى محلات بيع المشروبات، مؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل.

كما تضمن المرسوم منح عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لما لا يقل عن 50 % من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، وإعطاء الأولوية للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار وكذا الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة (المادتين 6-8)، بالإضافة إلى تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية (المادة 9). كما تم تخصيص منحة مالية كمساعدة لبعض فئات المجتمع تمثلت في هبة مالية بقيمة 10 آلاف دج للمعوزين وأصحاب سيارات نقل الأجرة والحافلات وغيرها.

1-3-1-2-على الصعيد الاقتصادي: تمثلت هذه الإجراءات في التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد، والتخفيف من نفقات ميزانية التسيير دون المساس بأعباء الرواتب. كما لجأت الدولة إلى التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية، وكذلك تجميد المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها وتأجيلها إلى إشعار آخر، مع الإبقاء دون المساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم آليات مكافحة انتشار وباء كورونا والأمراض الوبائية بصفة عامة. كما تم الإبقاء على مستوى النفقات المتعلقة بقطاع التربية. فيما تم التكفل في قانون المالية التكميلي بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار وباء فيروس كورونا.

كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020م المتضمن التدابير الإضافية للوقاية من انتشار الوباء ومكافحته، حيث فرض العديد من التدابير الصارمة كإيقاف حركة الأشخاص خلال فترات الحجر من ونحو الولاية أو البلدية المعنية وكذا داخل هذه المناطق. كما تضمن المرسوم كذلك تطبيق إجراء الحجر المنزلي لمدة عشرة أيام قابلة للتجديد من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة صباحا على المدن الكبرى التي تشهد انتشار الوباء كالعاصمة والبليدة، باتنة، تيزي وزو، قسنطينة، سطيف، وهران، المدية، بومرداس، الوادي، تبسة وتيبازة.

وفي إطار محاصرة الوباء، جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-102 المؤرخ في 23 افريل 2020 الذي تضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي المتخذ في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته، بتمديد الإجراء لمدة خمسة عشرة يوما إضافية ابتداء من 30 افريل 2020 م، وذلك عبر كامل ولايات الوطن من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح الغد. كما يطبق حجر جزئي منزلي من الساعة الخامسة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح الغد على من ولايات : بجاية، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، سطيف، المدية، وهران، عين الدفلى. في حين طبق حجر جزئي منزلي من الساعة الثانية بعد الزوال إلى غاية الساعة السابعة من صباح اليوم الموالي على مدينة البليدة.

تضمنت كذلك هذه المراسيم مقاربة أمنية بالنسبة للمخالفين للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمكافحة تفشي فيروس كورونا، تمثلت في مجموعة من العقوبات الجزائية أبرزها:

- الغرامات المالية: تراوحت ما بين 3 ألاف إلى 6 ألاف دينار جزائري ضد كل المخالفين.
- الحبس لمدة 3 أيام على الأكثر مع تغريمهم ماليا.
- الحجز الفوري للسيارات والدرجات النارية للأشخاص المخالفين لقواعد الحجر الصحي.

كما لجأت السلطات العليا للبلاد إلى اعتماد بروتوكول صحي استنادا لتوصيات اللجنة العلمية الوطنية المكلفة بمتابعة ورصد وباء كورونا (كوفيد 19) منذ تاريخ 23 مارس سنة 2020 تمثل في العلاج بدواء "الكلوروكين" المضاد للملاريا وأمراض الروماتيزم. بالموازاة تم اللجوء للعديد من التدابير الاحترازية الأخرى بصفة إلزامية، تمثلت بالأساس في فرض ارتداء الكمامة (القناع الواقي)، منع التجمعات مهما كانت طبيعتها، وغلق الأماكن والفضاءات العمومية كالمدارس الجامعات، المساجد، المطاعم وقاعات الرياضة وغيرها، حيث أوكلت مهمة تطبيقها لمختلف المصالح الأمنية (الأمن الوطني، الدرك الوطني).

1-3-2- أسباب وخلفيات انتشار وباء كورونا بالجزائر:

لقد ساهم في انتشار وباء كورونا بالجزائر العديد من العوامل منها الطبيعية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية والثقافية التي تميز المجتمع الجزائري. كل تلك العوامل ساهمت في انتشار فيروس كورونا بالجزائر بشكل مباشر وغير مباشر. غير أن بعض الظروف والقرارات العامة والخاصة ساهمت هي الأخرى في حدة الجائحة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي [13]:

- التأخر في غلق المطارات والموانئ والمداخل البرية للبلاد أمام الوافدين من خارج الوطن.
- عدم اتخاذ تدابير صارمة للوقاية من انتشار فيروس كوفيد- 19 منذ ظهور الحالات الأولى للمرض، وذلك نظرا للظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد بسبب ضعف الاستقرار السياسي والمؤسساتي.
- قلة الوعي واستهتار فئة واسعة من المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم لحياتهم بشكل عادي، بل تعداه إلى نشر الشائعات بأن وباء كورونا ما هو إلا أكذوبة الغرض منها ذو خلفيات سياسية واقتصادية.
- خصوصية وطبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري المبنية على الاحتكاك اليومي والمباشر بين أفراد المجتمع من خلال العناق والتقبيل والمصافحة خاصة في المناسبات الدينية والأفراح والجنائز وغيرها.
- كما يمكن الإشارة إلى عامل مهم يتعلق بالنظام العام والتنظيم المجالي لمختلف مكونات المجال خصوصا بالمدن حيث نلاحظ انتشار العمران الفوضوي، نقص المساحات الخضراء، انتشار مناطق الرمي العشوائي للنفايات المنزلية، الاكتظاظ في مختلف المرافق العمومية على غرار مراكز البريد والمستشفيات والأسواق غير المنظمة، كما هو الحال بالنسبة للأسواق الأسبوعية المخصصة لبيع السيارات، المواشي والخضر وغيرها.
- تركيز السلطات بالأساس على انتهاج مقاربة أمنية تضمنت حلولا ردعية كالغرامات المالية على المخالفين.

– غياب مخططات وخطط مسبقة للتصدي لمثل هذه الأوبئة مما جعل مختلف هياكل الدولة تتخبط في كيفية التعامل مع هذه الوضعية المستجدة.

– ضعف المنظومة الصحية بسبب نقص الهياكل والوسائل الضرورية خصوصا وتزامنها مع سياسة التقشف التي انتهجتها السلطات العليا للبلاد بسبب انخفاض سعر المحروقات وتأثر مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

2– المقاربة التطبيقية للدراسة:

2–1–التعريف بمنطقة الدراسة:

تقع مدينة تبسة في الشمال الشرقي للوطن، إذ تعد من أهم المدن الجزائرية الداخلية الكبرى. يحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، أما من الجنوب فنجد ولاية الوادي ومن الشرق الحدود الجزائرية التونسية كما تبين ذلك الخريطة رقم (01). تتربع المدينة على مساحة 184 كلم ^{2} وتعتبر حاليا مقرا لعاصمة الولاية وذلك منذ التقسيم الإداري لسنة 1974. يرجع تاريخ نشأتها لما قبل العهد الروماني.

تحظى المدينة بنفوذ كبير ضمن مجالها المحلي بالهضاب العليا الشرقية نتج عنه موجة هجرة وافدة أدت إلى زيادة كبيرة في عدد سكانها الذي بلغ 241 ألف نسمة سنة 2021 مما جعلها تصنف كمدينة كبرى[14].

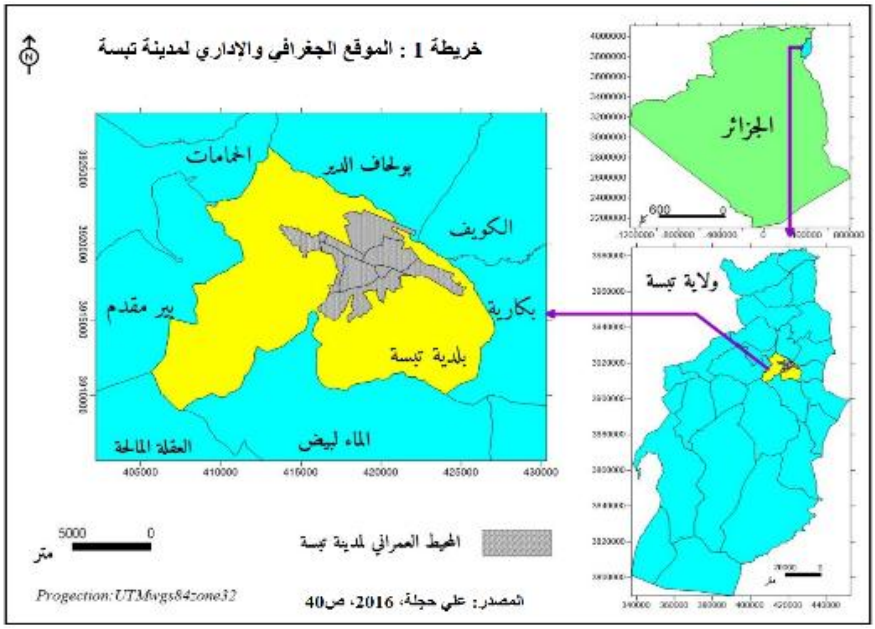

شهدت المدينة عبر تاريخها العديد من مراحل النمو والتوسع الحضري، مما أدى إلى استغلال كبير للمجال الحضري خاصة بعد سنوات الاستقلال، حيث كان معدل الزيادة منذ سنة 1962م حوالي 126 هكتار ليصل سنة 2019م إلى حوالي 3206 هكتار، أي أنها تضاعفت بمقدار 25 مرة. هذه الزيادة الكبيرة جدا كانت نتاج التركز السكاني بالمدينة والهجرة الوافدة إليها، مما أدى إلى الامتداد الحضري على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة. أمام هذه الوضعية العمرانية التي تتسم بانتشار العديد

من المناطق العشوائية بالمدينة، فإنه من المرجح أن تشكل هذه الأخيرة بؤرا لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية، على غرار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19)، خصوصا وأن مناطق السكن الفوضوي تفتقر لمختلف الهياكل والخدمات والتجهيزات الضرورية .

2-2- تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الحضري في مدينة تبسة :

لقد أدى انتشار وباء كورونا عبر مختلف ربوع الوطن إلى اتخاذ السلطات العليا للبلاد للعديد من التدابير الوقائية الصارمة تمثلت بالأساس في فرض الحجر الصحي العام والمنزلي. وإنه لمن الطبيعي أن يكون لأي إجراءات غير معتادة تأثيرات على السكان، خصوصا إذا مست بشكل مباشر حياتهم الخاصة ضمن نطاق ضيق يشمل مجالهم السكني في الحي والمدينة.

تبعا لذلك قمنا خلال الدراسة الميدانية بإجراء استبيان شمل عينة عشوائية من سكان المدينة، حيث تم توزيع 200 استمارة تم استرجاع 89% منها. كان الهدف من هذا الاستبيان التعرف على أهم الآثار الواقعية والمحتملة التي تركها الحجر الصحي المنزلي على السكان خصوصا أنه مس جميع جوانب حياتهم مدة طويلة من الزمن.

2-2-1- تداعيات الحجر الصحي المنزلي على الحياة العامة للسكان:

من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها بعد تحليل نتائج استمارات الاستبيان الميداني سجلنا العديد من الملاحظات أهمها ما يلي:

1- لقد أدى غلق المساجد وقاعات الوضوء، المدارس القرآنية، المكتبات المسجدية وملحقاتها إلى التأثير على السكان بشكل لافت للانتباه، ذلك ما عبر عنه 75% من السكان. ويزداد التأثير حدة خصوصا يوم الجمعة وفي شهر رمضان المبارك وأيام عيد الفطر وعيد الأضحى.

2- شكل غلق المرافق العمومية خصوصا التعليمية منها والتجارية والخدماتية هاجسا بالنسبة للسكان، وكان له تأثير كبير على نمط حياتهم، ذلك ما عبر عنه 62 % منهم، إذ أن طبيعة المجتمع الحضري (سكان المدينة) تفرض عليهم الارتباط الوثيق بمختلف هذه المرافق التي ألفوها في حياتهم اليومية.

3- ساهم توقف وسائل النقل العمومي في التأثير سلبا على حياة السكان، ذلك ما عبر عنه 51% منهم، خصوصا وأن نسبة امتلاك سيارة خاصة لكل عائلة تبقى محدودة بالنسبة للعائلات الجزائرية، حيث تعتمد فئات كبيرة من المجتمع على حافلات النقل العمومي أو سيارات الأجرة.

4- شكل التخفيض في عدد العمال بالعديد من المرافق الإدارية العمومية (البريد، المصالح التقنية..) هاجسا بالنسبة للسكان، حيث عبر عن ذلك 35 % منهم، خصوصا في ظل استمرار النمط التقليدي للتسيير الإداري والذي يعتمد على الملفات الورقية في غياب شبه تام للإدارة الإلكترونية والتعاملات المالية عن بعد، خصوصا مع تسريح العمال من فئة النساء والذين شملهم الحجر الصحي واستفادوا من عطلة مدفوعة الأجر.

5- فيما عبر ما نسبته 13 % من السكان بوجود عوامل أخرى كان لها تأثير كبير على حياتهم تتمثل في توقف أصحاب المهن الحرة عن ممارسة نشاطهم وتوقف مصدر رزقهم الوحيد، إذ أن منحة 10 آلاف دج التي أقرتها لهم السلطات العليا للبلاد لم تكن تكفيهم حتى لتوفير أبسط حاجياتهم الاستهلاكية.

2-2-2- تأثير الحجر الصحي المنزلي على ديناميكية الحياة الخاصة للسكان:

بهدف الاطلاع أكثر على مدى تأثير جائحة كورونا على جودة الحياة الحضرية للسكان، قمنا بالاستفسار حول كيفية تعاملهم مع تدابير الحجر المنزلي فيما يخص كيفية قضاء أوقاتهم بالمنزل وفي الفضاءات العامة وكذلك فيما يخص اقتناء حاجياتهم اليومية الضرورية وبالخصوص تلك المتعلقة بالمواد الاستهلاكية وكيفية اقتنائها، فكانت الإجابات على النحو التالي:

2-2-2-1-أهم التدابير المنزلية المتخذة من طرف السكان أثناء الحجر الصحي:

تبعا للحملات الإعلامية المكثفة التي ركزت على وجوب اتخاذ السكان للعديد من التدابير الوقائية خصوصا داخل منازلهم في إطار تفعيل إجراءات الحجر الصحي المنزلي، وتفاديا لانتشار العدوى سواء من خلال نقلها من خارج المنزل إلى أفراد الأسرة، أو على مستوى الأفراد من خلال خلق جو عام للتغلب على الوباء ومسبباته وعوامل نقله، في هذا الصدد لجأ السكان على اختلاف توجهاتهم، إلى اتخاذ العديد من التدابير داخل منازلهم أثناء فترة الحجر الصحي حيث تمثلت بالأساس فيما يلي:

1- عبر 70% من عينة الدراسة أنهم قاموا بالتركيز بشكل أكبر على تنظيف البيت بالمطهرات يوميا.

2- صرح 74% من مجتمع الدراسة أنهم كانوا حريصين على النظافة الجسدية خصوصا غسل الأيدي والوجه باستمرار، وبشكل خاص لدى عودتهم من خارج المنزل قبل احتكاكهم بباقي أفراد الأسرة.

3- أعرب حوالي 55 % من السكان على أنهم ركزوا على تناول الأكل الصحي والنوم جيدا في خطوة يرونها مناسبة في تقوية مناعة الجسم ضد مختلف الأمراض وذلك استجابة لنصائح الأطباء.

4- فيما رفض 14 % من السكان تقديم إجابات معتبرين ذلك يدخل ضمن أسرارهم المنزلية.

من خلال تحليلنا لهذه المعطيات الإحصائية سجلنا الملاحظات الأساسية التالية:

1- نتيجة لهذا الوباء وتماشيا وإجراءات الحجر الصحي المنزلي، لجأ العديد من السكان إلى اتخاذ تدابير صحية ووقائية نتج عنها تكاليف ومصاريف مالية إضافية، في مقابل نقص الموارد المالية للعديد منهم، هذا ما زاد من الأعباء والتكاليف على الأسر الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للعديد منهم.

2- لجوء الأسر لفرض نظام منزلي داخلي صارم على أفراد الأسرة في ظل نقص الإمكانيات ما من شأنه خلق جو من المشاحنات والتجاذبات التي قد تؤدي إلى هشاشة الروابط الأسرية وبالتالي التفكك الأسري.

3- استجابة العديد من السكان لاتخاذ تدابير منزلية إضافية لمواجهة انتشار الوباء دليل على وجود وعي مجتمعي كبير يمكن الاستثمار فيه من خلال وسائل الاتصال والتواصل المختلفة للارتقاء بمجتمعنا المحلي ومحاربة العديد من الظواهر السلبية في المجتمع.

2-2-2-2- كيفية قضاء السكان لوقتهم بالمنزل أثناء فترة الحجر الصحي:

تبعا لإجراءات الحجر المنزلي التي فرضت على السكان قضاء أغلب أوقاتهم إن لم نقل كلها في المنزل، مما حتم على كثير منهم اللجوء إلى أساليب متعددة ومختلفة بغية قضاء وقتهم فيما يفيد، هذا من جهة، ومن جهة ثانية بغية التغلب على القلق والضغط النفسي الذي طرأ عليهم، بسبب تغير وضعهم الاجتماعي والعائلي فجأة.من خلال نتائج الاستبيان الميداني سجلنا الملاحظات التالية:

1 -عبر 79 % من السكان أنهم يفضلون متابعة التلفاز أو تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك كون هذه الأخيرة تجعلهم في ارتباط مع العالم الخارجي الذي يفتقدونه، كما أنهم من خلال هذا الإجراء يبقون على تواصل مع كل ما هو جديد بخصوص الوباء ومستجداته العلمية والقرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية.

2 -كما عبر ما يقارب 50 % منهم أنهم يفضلون استغلال هذا الظرف في القيام بالعديد من الأشغال المنزلية الناقصة والتي لا تستدعي إحضار مختص كأشغال البناء البسيطة والطلاء أو كل ما تعلق بالحديقة المنزلية.

3 -في حين عبر 25 % من السكان على أنهم يفضلون استغلال هذه الفرصة في ممارسة هواياتهم كالمطالعة، ممارسة الرياضة المنزلية، تعلم بعض الحرف اليدوية عن طريق الأنترنيت وغيرها، هذه النسبة الضعيفة تعبر عن أن شريحة صغيرة فقط من المجتمع تفضل استغلال وقت فراغها فيما يفيد خصوصا المطالعة والرياضة.

2-2-2-3- تأثير الحجر الصحي في تغيير النمط الاستهلاكي للسكان:

في ظل الأزمات التي تمس الوضع العام، غالبا ما تظهر في الواقع العديد من النقائص والتذبذبات التي تؤثر على حياة السكان، حيث يكثر الطلب على المواد واسعة الاستهلاك الغذائية منها والأولية، كما تكثر المضاربة ويظهر الاحتكار وتخزين كل ما من شأنه كثرة الطلب عليه. أمام هذه الوضعية يلجأ السكان إلى انتهاج أساليب مختلفة ومتعددة في كيفية توفير مثل هذه المواد بما يسمح لهم بتغطية حاجياتهم لأطول فترة ممكنة.

انطلاقا من هذا الأساس قمنا خلال هذه الدراسة بسبر آراء السكان حول هذا الموضوع فكانت الإجابات كما هو مبين في الخريطة رقم (02)، حيث يمكن تقسيم طريقة اقتناء السكان لحاجياتهم الاستهلاكية الضرورية إلى ثلاثة أنماط رئيسية وهي:

أ - **نمط الاقتناء الشهري:** عبر 36% من السكان أنهم يقومون باقتناء كميات كافية لمدة الشهر كامل من المساحات التجارية الكبرى بوسط المدينة، حيث تكون الأسعار معقولة والاختيارات متاحة من حيث النوعية، كما أن هذه الطريقة تجنبهم الاحتكاك المتكرر بالسكان، وتوفر لهم الجهد والمال خصوصا ممن يمتلكون سيارات خاصة تمكنهم من حمل الكمية اللازمة من المواد الاستهلاكية بكل أريحية. غالبية هؤلاء السكان هم من الموظفين والإطارات ممن يقطنون في الأحياء السكنية الواقعة على أطراف المدينة، كما هو الحال بالنسبة لكل منحي أول نوفمبر، حي البشير الإبراهيمي، الحي 50 مسكن وظيفي أساتذة الجامعة، وأحياء التحصيصات المجاورة لهم.

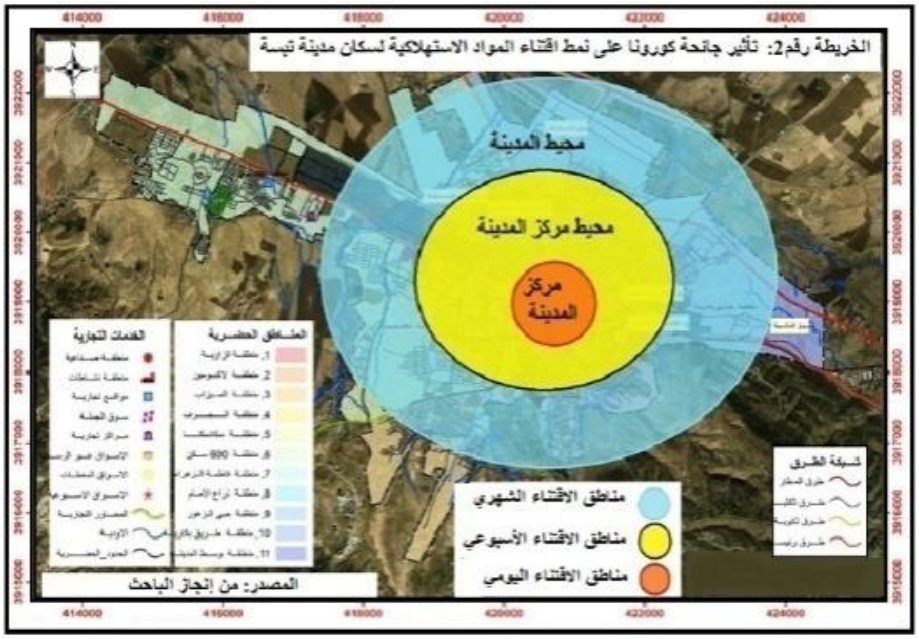

ب– نمط الاقتناء الأسبوعي: شكلت هذه الطريقة النسبة الأكبر بين السكان، ذلك ما عبر عنه 50 % منهم. غير أنها من الناحية العملية تختلف من حيث طريقة تطبيقها حيث نميز أسلوبين متباينين هما على التوالي:

– أسلوب الاقتناء في عطلة نهاية الأسبوع: عبر عن ذلك 26% من السكان، إذ أنهم يفضلون اقتناء حاجياتهم من المواد الاستهلاكية خلال عطلة نهاية الأسبوع. هذه الفئة غالبا ما تكون من الموظفين العموميين من الطبقة المتوسطة، أو فئة عمال المهن الحرة والتجار والحرفيين، كون مداخيلهم غير مستقرة وتخضع لتقلبات السوق طوال الأسبوع. كما أنهم يفضلون عدم تخزين المواد الغذائية لفترة طويلة ربما لنقص الطاقة التخزينية بالمنازل.

– أسلوب الاقتناء أسبوعيا حسب الحاجة: عبر عن ذلك ما نسبته 24% من السكان، حيث يفضلون اقتناء حاجياتهم حسب الحاجة، مع تفضيل أحد أيام الأسبوع الذي يكون في الغالب وسط الأسبوع (يوم الثلاثاء كونه يعتبر يوم استقبال من طرف المسؤولين بالإدارات العمومية)، مستغلين في ذلك فراغهم، وانشغال فئات أخرى من المجتمع بالعمل، مما يقلل من الاكتظاظ بالأسواق والمساحات التجارية.

الملاحظ أن سكان هذه الفئة يقطنون كذلك بالقطاعات العمرانية الواقعة على أطراف المدينة وكذلك بالحزام العمراني القريب من مركز المدينة على غرار حي الزاوية العشوائي. هذه الطريقة هي الأخرى من شأنها التقليل من الاحتكاك والاختلاط بالسكان بما يسمح بتخفيض نسبة انتشار الوباء.

ج– نمط الاقتناء اليومي: ا نتهج هذه الطريقة حوالي 11 % من السكان، إذ يفضلون اقتناء حاجياتهم الاستهلاكية يوميا، ساعدهم في ذلك توفر المساحات التجارية بمناطق سكنهم. تشمل هذه الفئة كل من سكان مركز المدينة ومحيطه القريب. غير أن هذه الطريقة من شأنها تعريضهم لخطر وباء كوفيد–19 نتيجة الاحتكاك اليومي.

2–3– تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لجائحة كورونا على السكان:

لا شك أن أي ظرف استثنائي له تداعياته على الفرد والمجتمع، وعليه فجائحة كورونا بتدابيرها المختلفة، لابد وأن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية، تتجلى من خلال ما تم تحقيقه من إنجازات سواء أثناء فترة الحجر أو بعد انتهائها بصفة مؤقتة أو نهائية.

2–3–1– إيجابيات جائحة كورونا على السكان:

تبعا لما تم التصريح به من طرف السكان عبر استمارات الاستبيان سجلنا النقاط الإيجابية التالية:

1– عبر ما نسبته 61.4 % منهم بأن التدابير الوقائية شكلت دافعا قويا لتحسين الخدمات الصحية من طرف السلطات المعنية، حيث تم الاهتمام بهذا القطاع والعمل على تقديم خدمات صحية أفضل مما كانت عليه.

2– عبر 40% من السكان بأن الوباء كان سببا مباشرا في خلق ثقافة صحية لدى المجتمع بشكل عام وذلك بسبب الحملات التوعية لمختلف الفاعلين بضرورة اتباع سلوكيات صحية وكذا بخطورة الفيروس وضرورة النظافة.

3– صرح 35 %من السكان بأن الوباء فرض على الدولة والمجتمع ككل الاهتمام بالبيئة ونظافة المحيط خصوصا بالمناطق الحضرية ذات الكثافة السكنية والسكانية العالية تجلى ذلك في حملات التعقيم والتطهير.

4– عبر 30.7% من أفراد عينة الدراسة بأن الوباء ساهم في ضبط وتوجيه العديد من العلاقات الاجتماعية.

5– كما أشار 22.9% من عينة الدراسة أن الوباء فرض على السلطات ضبط النشاطات التجارية تمثلت مظاهرها في الحملات المكثفة لمحاربة الاحتكار والمضاربة خصوصا ما تعلق بالمواد واسعة الاستهلاك.

6– عبر ما نسبته 21.4% من السكان بأن الوباء ساهم في بروز وتقوية مظاهر التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال النشاط المكثف لمختلف مكونات المجتمع المدني كالأفراد والجمعيات الخيرية ولجان الأحياء.

2-3-2- سلبيات جائحة كورونا على السكان:

تبعا لما تم التصريح به من طرف السكان عبر استمارات الاستبيان سجلنا النقاط السلبية التالية:

1- رفض 55 % من السكان التصريح المباشر بالضرر الذي لحقهم جراء التدابير المتخذة في إطار الحجر الصحي. إن ارتفاع هذه النسبة يرجع لكون هؤلاء هم في غالبيتهم من الفئات الهشة التي تعاني من البطالة والمشاكل الاجتماعية المختلفة، مما يجعل من التصريح بذلك يعد من الطابوهات الاجتماعية التي تصنف ضمن أسرار الأسرة الجزائرية المحافظة.

2- عبر أكثر من 28 % من السكان، على أن الحجر الصحي كان له تأثير مباشر على علاقاتهم الخارجية، حيث تسبب لهم في خلل ما خصوصا وأن فئة معتبرة من المجتمع كانت ترفض الاقتناع بضرورة التحلي باليقظة والتزام البيوت، خصوصا إذا تعلق الأمر بالمناسبات العائلية المختلفة كالأفراح والجنائز وغيرها.

3- عبر أكثر من 24 % من السكان بأن الحجر الصحي كان له تأثير مباشر على استقرار الأسرة، حيث حدث خلل كبير في العلاقات بين مختلف أفراد الأسرة خصوصا الزوجين، وبدرجة أقل بين الأبناء وأوليائهم. هذه الحالة ترجع بالأساس إلى أن مكوث رب الأسرة كثيرا داخل المنزل على غير عادته، يزيد من حدة الاحتكاك المباشر بينه وبين الأم والأطفال، مما يساهم في كثرة المشاحنات وسوء التفاهم. ناهيك على أن الحجر الصحي ساهم كثيرا في خفض مداخيل العديد من الأسر بل انعدم في بعضها الآخر مما أدى إلى الصدام بين الزوجين نظرا لصعوبة المعيشة ومتطلباتها.

4 -عبر حوالي 20% من السكان بأن تأثير الحجر الصحي شمل كل ما له علاقة بمستقبلهم المهني، فيما صرح 15 % منهم بأن تأثيره شمل فقدانهم لامتيازات مالية تتعلق بنشاطهم المهني والحرفي، أو امتيازات معنوية تمثلت في فقدانهم للمشاركة في العديد من الأعمال والتربصات العلمية والتكوينية وغيرها.

2-4- استشراف واقع جودة الحياة الحضرية ما بعد جائحة كورونا:

من المؤكد أن للحجر المنزلي تأثيرات كبيرة على المدى القريب والمتوسط وكذلك البعيد على نمط حياة السكان عموما وبالمدن خصوصا، وعليه وجدنا أنه من الضروري الاستفسار حول هذا الموضوع، من خلال سبر آراء السكان فيما يعتقدونه من تأثير لذلك على حياتهم في مرحلة ما بعد كورونا.

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها توصلنا للنتائج التالية:

1- صرح حوالي 70% من السكان بأنهم سيعودون لنمط حياتهم العادية في مرحلة ما قبل الحجر الصحي، بحيث تكونت لديهم قناعة راسخة بأن الوباء يمكن التعايش معه، خاصة بعد اكتشاف اللقاحات الفعالة ضده.

2- عبر 26 % من السكان بأنهم سيلجئون إلى التقليل بشكل كبير من الاحتكاك مع الآخرين، سواء من خلال التخلي عن الكثير من العادات كالمصافحة، القبلات، الجلوس في الأماكن العامة المغلقة كالمقاهي وغيرها.

3-فيما صرح حوالي 45% من السكان بأنهم سيحافظون على إجراءات الحجر المنزلي بشكل عام (24%) أو تخصيص أطول وقت ممكن للبقاء في المنزل (23%) عوض الاحتكاك بالعالم الخارجي، في حين عبر حوالي 17% منهم إلى اللجوء إلى أساليب مختلفة ومتعددة أخرى لم يتم تحديدها، غير أنه من الأرجح أن تكون خليط من الإجراءات حسب المكان والزمان والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

2-5- ملاحظات واستنتاجات عامة حول وباء كورونا في الجزائر:

على ضوء ما تقدم ذكره، ومن خلال ما عشناه من أحداث طيلة فترة الحجر الصحي والإغلاق العام، يمكن تسجيل الملاحظات العامة التالية:

1- شهد عدد المصابين في الجزائر ارتفاعا مستمرا نظرا لعدم التزام شريحة كبيرة من المجتمع بالتدابير الوقائية العامة، وكذلك كثرة الخروقات المسجلة بالنسبة لتدابير الحجر الصحي.

2- فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية، نجد ارتفاع في عدد حالات الشفاء بعد تطبيق البروتوكول الصحي بالكلوروكين مما ساهم في تحسين حالات المصابين حيث تماثلوا للشفاء وغادروا المستشفيات.

3- بذلت السلطات الجزائرية مجهودات كبيرة سعت من خلالها إلى الحد من انتشار فيروس كورونا عبر تطبيق إجراءات وتدابير حازمة واستباقية كونها تعتبر الحل الأمثل خلال فترة عدم وجود لقاح أو علاج لهذا الفيروس.

4- تم فرض الالتزام والتقيد بالتعليمات خصوصا في المساحات التجارية من خلال إتباع إجراءات السلامة والتعليمات الإرشادية وفقا لضوابط وزارة الصحة لتجنب الإصابة بعدوى كوفيد-19.

5- إن فرض عقوبات على المخالفين للتدابير المتخذة أثقل كاهل المواطنين بمزيد من الضرائب والغرامات، مما زاد من حدة التأثيرات والتداعيات السلبية للحجر الصحي وساهم في تدهور القدرة الشرائية للسكان.

6- تبين من خلال هذا الوضع الدور الكبير الذي يلعبه المواطن من خلال وعيه بمخاطر الفيروس وإتباعه للتعليمات، لأن عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي وبالإجراءات الاحترازية يؤدي إلى تفاقم الجائحة.

7- ما يلاحظ في الواقع أنه وبالرغم من ارتفاع عدد الوفيات والإصابات المؤكدة بفيروس كورونا، إلا أن فئة من المجتمع يغادرون بيوتهم دون سبب، ويتجاهلون التعليمات والإرشادات الصحية التي تعتمد على التباعد الاجتماعي وعدم الاحتكاك الجسدي وضرورة ارتداء الكمامات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستمر في عدد الإصابات والوفيات، ناهيك عن كثرة التجمعات في الشوارع والاكتظاظ في الأسواق والمحلات التجارية وعدم احترام مسافة الأمان والتباعد الاجتماعي.

8- الملاحظ أن أوقات الحجر الصحي كانت غير مناسبة تماما، ذلك أن الفترة الليلية هي في العادة لا تشهد حركية كبيرة للسكان ذلك كون معظم مدننا تنام مبكرا، مما يجعل من هذه التدابير ذات تأثير محدود.

9- أثبتت التجربة أن انتهاج مقاربة أمنية محضة بمعزل عن الإعلام والتوجيه، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية يترتب عنها العديد من التداعيات السلبية الاجتماعية والاقتصادية.

10- إن لجوء السلطات العليا في البلاد إلى الغلق التام ومنع التنقلات سواء للأشخاص أو البضائع خلق إشكالية كبيرة في سلسلة التسويق على المستوى الوطني، مما خلق ندرة كبيرة في العديد من المواد الاستهلاكية الضرورية للسكان، ناهيك على ما تكبدته الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خسائر جراء صعوبة تسويق منتجاتها والوفاء بالتزاماتها. كما أنها فتحت المجال واسعا أمام الاحتكار والمضاربة وندرة المواد الاستهلاكية.

11- لقد أدت هذه التدابير إلى انتعاش التجارة الإلكترونية، حيث أصبح اللجوء إليها يعتبر الحل الأسهل للحصول على العديد من المقتنيات، غير أن حداثة العملية بالجزائر ونقص الخبرة خلق العديد من المشاكل والنقائص سواء للبائع أو المشتري على حد سواء.

12- لقد أدت إجراءات الغلق العام إلى خلق مشاكل كبيرة في القطاع الاقتصادي حيث تم غلق العديد من المؤسسات الناشئة بعد صعوبة التحاق العمال بمناصب عملهم يوميا، مما رفع من نسبة البطالة، وكذلك جعل الكثير منها ممن استفادوا من قروض بنكية أمام وضع صعب للوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

خاتمة

لقد شكل وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) تهديد مباشرا وغير مباشر على مكونات المجتمع الجزائري عامة وبالمدن خاصة نتيجة التدابير الاحترازية التي رافقته وخاصة الحجر الصحي المنزلي. هذا الإجراء الأخير الذي لجأت إليه السلطات العمومية كأهم إجراء وقائي مس بالخصوص المدن الكبرى، مما نتج عنه العديد من التداعيات السلبية على المجتمع مس مختلف جوانب حياة السكان الاجتماعية منها والاقتصادية، خصوصا في ظل قلة الهياكل والتجهيزات الضرورية سواء تلك المتواجدة على مستوى الفضاء العمومي، أو الخاصة بالعائلات داخل بيوتهم. أمام هذه الوضعية اضطر السكان إلى اتخاذ العديد من التدابير الاحترازية في كيفية التعامل مع هذا الوباء وما رافقه من تغيير كبير في النظام العام. إذ تم تسجيل وجود نسبة استجابة للحجر المنزلي ضعيفة مقارنة بأهمية هذا الإجراء الوقائي في الحد من تفشي الوباء، ذلك ما جعل نسبة الاستجابة للإجراءات الأخرى (المصافحة، التباعد الجسدي، التواصل مع الناس بشكل مباشر) هي الأخرى ضعيفة. غير أنه تم تسجيل نسبة استجابة معتبرة فيما يخص التقيد بارتداء الكمامة مقارنة بباقي الإجراءات، ذلك بسبب تشدد السلطات الأمنية في تطبيقه عبر فرض غرامات مالية على المخالفين.

إن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد- 19) كالتباعد الجسدي وعدم التواصل مع الناس لمدة زمنية كبيرة، وغلق المرافق العمومية وغيرها، كان له تأثير سلبي على شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأقارب والجيران، مما قد يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وضعف روابطه بما يسمح بانتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة والأمراض النفسية، خصوصا مع لجوء العديد من السكان إلى اتخاذ تدابير صحية ووقائية من شأنها فرض تكاليف مالية إضافية عليهم، في مقابل نقص الموارد المالية للعديد منهم.

لقد شكل غلق المرافق العمومية الروحية منها والتعليمية (المساجد، المدارس، الجامعات، المعاهد...) والتجارية (الأسواق، المساحات التجارية)، وكذلك المرافق الخدماتية (المقاهي، المطاعم ...) هاجسا بالنسبة للسكان، وكان له تأثير كبير على نمط حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث فضل غالبيتهم الانعزال ببيوتهم ومتابعة التلفاز أو تصفح مواقع التواصل الاجتماعي أثناء فترة الحجر المنزلي، ذلك كون هذه الأخيرة هي رابطهم الوحيد مع العالم الخارجي الذي يفتقدونه، كما أنهم ومن خلال هذا الإجراء يضلون في تواصل دائم مع كل ما هو جديد بخصوص كل ما له علاقة بالوباء ومستجداته العلمية والقرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية.

إن اعتقاد نسبة كبيرة من السكان بأن الحجر المنزلي ساهم بدرجة كبيرة في حمايتهم من الإصابة بفيروس كورونا، لم يثنهم على الاستعداد للعودة لنمط حياتهم العادية بعد نهاية الحجر الصحي، بحيث تكونت لدى غالبية فئات المجتمع قناعة راسخة بأن الوباء يمكن التعايش معه خاصة بعد اكتشاف العديد من اللقاحات الفعالة ضده، وإقبال السكان على التلقيح تفاديا منهم لمختلف التبعات التي قد تلحقهم جراء الامتناع عن ذلك.

أمام هذه الوضعية التي أفرزتها جائحة كورونا، ونظرا لمختلف تداعياتها على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي، فقد أضحى من الواجب التفكير بجدية أكبر في انتهاج أساليب أكثر نجاعة في التسيير خصوصا بالمناطق الحضرية عبر انتهاج مقاربة تشاركية وفق مبادئ وقواعد التنمية المستدامة بما يضمن جودة الحياة.

– المصادر والهوامش:

1– نعيم بوعموشة (2020)، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 2، ،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، الجزائر، ص125.

2– ليسا بيندير و آخرون(2020)، رسائل وأنشطة رئيسية للوقاية من مرض كوفيد 19 – والسيطرة عليه في المدارس. اليونيسف. نيويورك: الأمم المتحدة.ص03.

3– سهايلية سماح (2020)، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 5، العدد3، ص29.

4– إسماعيل نويرة وآخرون (2021)، فيروس كورونا" كوفيد " 19 –وانعكاساتها البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة الابراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد1، ص53.

5– غبولي أحمد وتوايتية الطاهر (2020)، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا (كوفيد– 19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلد20، ص 133.

6– نعيم بوعموشة (2020)، ص 128.

7– العبسي علي وتجانية حمزة (2020)، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، عدد خاص، ص 95.

8– سهايلية سماح (2020)، ص 32.

9– منظمة الصحة العالمية (2020)، الاعتبارات المتعلقة بالحجر الصحي للأفراد في سياق احتواء مرض فيروس كورونا، تقرير أممي، ص 1–2.

10– خلود كلاش (2020)، جائحة فيروس كورونا و ضرورة تفعيل قواعد القانون رقم 20/04 المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد9، العدد4، ص 155.

11– سهايلية سماح (2020)، ص 33.

12– مصادر مختلفة باقتباس وصياغة من الباحث.

13– العبسي علي (2020)، ص 97.

14– حسين بولمعيز (2022)، تسوية السكنات الفوضوية بمدينة تبسة في إطار القانون 08–15 الواقع والتحديات بعد عشرية من التطبيق، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 1، باتنة، ص 27.